

تجارب البلدان الناشئة في استهداف التضخم البرازيل، الشيلي، تركيا

أ.شوقي جباري
جامعة أم البواقي

الملخص

تعتبر سياسة استهداف التضخم إطاراً لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تطمح السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، سيكون لها بالغ الأثر الإيجابي على جذب وتعزيز الاستثمارات الخاصة على الصعيدين المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى إيجاد فرصة مواتية للتوظيف وبالتالي الارتقاء بمستوى المعيشة.

تأسيساً عما سبق، فالدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، أي تعريف السياسة والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة، فضلاً على ذلك عرض أهم التجارب الدولية الرائدة والتي تبنت السياسة بطريقة جيدة.

المصطلحات الأساسية: سياسة استهداف التضخم، استقلالية البنك المركزي، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي.

Résumé

La politique de ciblage de l'inflation c'est une cadre pour atteindre l'objectif ultime du politique monétaire, cette politique inclut le ciblage des agrégats monétaires ou des taux de change en tant qu'objectifs intermédiaires aspirant à travers laquelle de contrôler l'inflation et de maintenir des taux de croissance économique aux niveaux requis, ce qui contribue à la création d'un environnement économique caractérisé par des taux de croissance non-inflationniste, qu'aura un impact très positif sur l'attraction et la promotion des investissements privés, aussi bien nationaux qu'étrangers, contribue ainsi à engendrer une opportunité favorable à l'emploi et donc d'améliorer le niveau de vie.

Basé sur ce qui précède, l'étude vise à traiter la politique de ciblage de l'inflation par la connaissance des différents concepts théoriques liés à cette notion, toute la définition de la politique, les exigences nécessaire pour son application avec succès et de façon d'augmenter les niveaux de transparence requis, par ailleurs seront étudiés les importantes expériences internationales reconnues qui a adopté cet politique dans le bon sens.

Mots clés: politique de ciblage de l'inflation, l'indépendance de la banque centrale, l'inflation, taux de change, la croissance économique.

X

إنّ معضلة التضخم ليست وليدة العصر الحديث، بل إنّها سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية في مختلف العصور ولم تفرق بين دولة متقدمة أو نامية، إذ تشكل آثارا خطيرة على التنمية كالحد من الادخار وعدم تحفيز الاستثمار، وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك التوزيع غير العادل للثروات، مما دفع السلطات النقدية إلى البحث عن مزيج من السياسات الاقتصادية الرامية إلى التخفيض من حدة التضخم. عموما لقد عرفت السياسة النقدية منذ الثمانينات من القرن الماضي، العديد من التغيرات نظرا للارتفاع الكبير وغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترة طويلة؛ حيث لم تعد السياسات المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها الذريع في كبح جماح التضخم، لذلك انصبت جل الإصلاحات على إعداد تصميم جديد لإدارة السياسة النقدية، يعمل بكفاءة عالية في معالجة الأسباب الجوهرية للتضخم.

وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي، لاسيما في ظل تزايد حدة التغيرات على مستوى الاقتصاد المحلى والعالمى، وتطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، فضلا على إيجاد فرص مواتية للتوظيف وتحسين مستوى المعيشة.

وبناءً على ما سبق، فالدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، أي تعريف السياسة والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة، فضلا على ذلك عرض أهم التجارب الدولية الرائدة والتي تبنت السياسة بطريقة جيدة.

أولا: مفهوم سياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها

1- مفهوم سياسة استهداف التضخم: لقد وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح، ونقتصر على سرد أهمها فيما يلي:

يقترح Leiderman et Svensson تعريفاً واسعاً لسياسة استهداف التضخم اعتماداً على خبرات كل من نيوزيلندا وكندا وفنلندا إنجلترا: "إن استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوفر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر، المستوى المستهدف، مجال التغيير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية من تغيير الهدف وعدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف"⁽¹⁾.

ويعرف Eser Turar سياسة استهداف التضخم بأنه: "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر من الإعلان الظاهر بأن تحقيق استقرار في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية"⁽²⁾. وعرفه آخر على أنه: "إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خلالها ضمان انخفاض معدلات التضخم، ويتمثل الاستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقاً، ويتيح هذا الإجراء الإعلان على توقعات التضخم في وقت مبكر، وكذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار، وعموماً يتطلب استهداف التضخم من البنك المركزي حداً أدنى من الاستقلال وإنشاء نظام ملائم للتحليل والتنبؤ"⁽³⁾.

كما سبق يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبيين مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

2- متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم

هنالك مجموعة من الشروط اللازمة قصد تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم ومن أهمها مايلي:

2-1- استقلالية البنك المركزي: إنّ استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الإستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للإعتبارات أو التدخلات السياسية، ولا تعني الإستقلالية بأي حال من الأحوال، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بينهما، وعليه فإنّ البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

وتعتبر مسألة المصادقية من القضايا المترابطة مع استقلالية البنك المركزي، كيف لا وهي تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ويقصد بالمصادقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وما لا شك فيه، أنّ اكتساب البنك المركزي للمصادقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلا) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع، كما أنّ استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.⁽⁴⁾

2-2- البنية التحتية والتقنية المتطورة: واحدة من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم هو التركيز على العمل في تحديد معدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، ولذلك فإنّه من اللازم أن تتوفر له بنية تحتية متطورة تضمن إنجاز التوقعات بكفاءة عالية؛ حيث يستوجب الأمر أن تتميز هذه الأخير أولاً: بقدرة على جمع البيانات، وثانياً: دراية بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل فعال، وثالثاً: القدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.⁽⁵⁾

2-3- استقرار الاقتصاد الكلي: يشكل عدم استقرار الاقتصاد الكلي أداة للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم؛ حيث من خلال هذا الوضع تفرض على البنك المركزي الأهداف المتضاربة، إنَّ التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب أن لا تخضع السياسة النقدية لقيود الموازنة العامة للدول، إذ يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الحكومي، وتعتبر الوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم.

ينبغي أن تتمتع الوضعية الخارجية قدر الإمكان بالقوة بما فيه الكفاية حتى تعطى السياسة النقدية الأولوية في استهداف التضخم صراحة دون التعرض لخطر الانزلاق بسبب التذبذبات الحاصلة في سوق صرف العملات، ويمكن اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الصراع بين هدف التضخم وعدم الاستقرار الخارجي من خلال تبني نظام صرف مرن، والأهم هو التأكد من أن القواعد التنظيمية والتحوطية والرقابية تعتبر سارية المفعول بصرامة على كافة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية⁽⁶⁾

2-4- استقرار القطاع المالي وتطوره: إن ضعف الجهاز المصرفي وتزايد مشكلة القروض الرديئة تلعب دوراً في تقييد قدرة البنك المركزي على الحراك، إذا أنه في إطار سعيه إلى إدارة السياسة النقدية والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي يجد نفسه عاجزاً أمام رفع أسعار الفائدة خوفاً من حجم الأضرار التي من المتوقع أن تصيب الجهاز المصرفي، كما أن تزايد ملكية هذا الأخير إلى العملة الأجنبية تدفع البنك المركزي إلى مضاعفة الجهود من أجل حسن إدارة سعر الصرف وتخفيض حجم الآثار السلبية التي قد تصيب العملة المحلية.

وتمثل مرونة وعمق القطاع المالي أهمية بالغة للتطبيق السليم والفعال لسياسة استهداف التضخم؛ حيث تعتبر قوة السوق المالي مهمة للبنك المركزي بالأخص في ظل إقدامه على تطبيق سياسة السوق المفتوحة، فهو يصبح في أمس الحاجة إلى تحديد أسعار الفائدة بناءً على قوى السوق⁽⁷⁾

ثانيا: دوافع تطبيق سياسة استهداف التضخم
لقد أرجع الكثير من المختصين تنامي وانتشار تطبيق سياسة
استهداف التضخم إلى الأسباب التالية:⁽⁸⁾

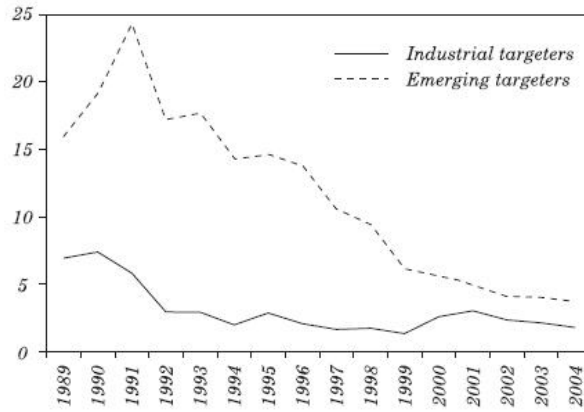
- ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في دفع
تغيرات نظم السياسة النقدية، بالإضافة إلى التحول الكبير الذي مسّ
جلّ الدول والمتمثل في تبني نظام الصرف المرن بدلا عن الثابت، وكنتيجة
لما يحمل هذا التحول في طياته من تزايد إمكانيات ارتفاع معدلات التضخم
الخارجي بات من المناسب اعتماد سياسة استهداف التضخم مواكبة لهذه
التغيرات الحاسمة.

- تنامي الإبداعات والابتكارات المالية وتحرير حساب رأس المال، مما انعكس
سلبا على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وبما لا
شك فيه أنّ النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة المتواجدة في النظام
الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية بينما تجعل
الاقتصاد الحقيقي ينمو على شاكلة متتالية حسابية، وفي ظل ذلك أصبح
الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف وسيط نظرا لعدم نجاعة الأداة
في كبح التضخم وتحقيق النمو المستهدف.

- لقد ساد اتفاق عالمي على خطورة ارتفاع معدلات التضخم، إذ تشكل
تأثيرا سلبيا على النمو وعدالة توزيع الدخل⁽⁹⁾، ومن خلال تبني سياسة
استهداف التضخم من المرتقب تحجيم هذا الخطر، وتحقيق نتائج جيد
للتضخم والرفع من الأداء الاقتصادي للدولة، وفي هذا المجال اعتبرت تجربة
استهداف التضخم في الدول الصناعية والناشئة ناجحة وذات مصداقية
ومرونة كبيرة؛ حيث أدت إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة، انظر
الشكل الموالي:

الشكل رقم: (1): متوسط معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار
المستهلكين

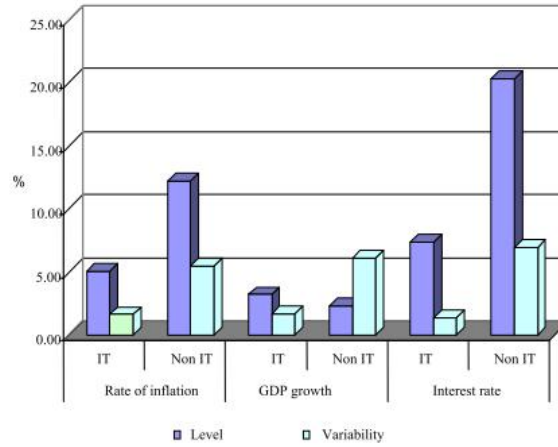
في الدول الصناعية والدول الناشئة المستهدفة التضخم خلال الفترة 1989-2004



Source: F. Mishkin, and K. Schmidt-Hebbel. Does Inflation Targeting Make a Difference? In Monetary Policy under Inflation Targeting, edited by Central Bank of Chile, Santiago, 2007, P301

يتبين لنا من الشكل رقم: 1 درجة التأثير الايجابي الذي يمثله تطبيق سياسة استهداف التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باعتباره مؤشرا على التضخم في كل من الدول الصناعية والناشئة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ تطبيق سياسة استهداف التضخم لها بالغ التأثير على تحقيق معدلات نمو جيدة تتميز بالاستقرار وقليلة التقلب، والأمر ذاته يمكن إسقاطه على أسعار الفائدة مما يعزز فرص الاستثمار في ظل الاستقرار النسبي لأسعار الفائدة ومعدل التضخم وكذلك معدلات النمو والشكل رقم: 2 يوضح درجة تقلب المتغيرات السابقة في كل من الدول المستهدف للتضخم وغير المستهدفة له.

الشكل رقم(2):المتوسط ودرجة تقلب التضخم ومعدلات النمو وسعر الفائدة في الدول المستهدف للتضخم وغير المستهدفة للتضخم (2000-2001،2005-2011)



Source J. Solanes, & F. Torrejon Flores . Inflation Targeting Works Well in Latin America, University Jaume I Working Paper PD-ECO 2008/02.P16.

ويعزى بعض المؤيدين لسياسة استهداف التضخم تنامي عدد الدول المطبقة لها إلى تمتعها بالالتزام والمصادقية من قبل صانعي السياسة النقدية المستقبلية، لاسيما أنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق معدلات تضخم منخفض وتوفير فرص تشغيل أعلى، كما تمكن المستهلكين والمستثمرين من وضع توقعاتهم المستقبلية بما يزيل حالة عدم اليقين التي تكون مصاحبة للواقع الاقتصادي.

- يعتبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة فكثير من الدول التي تعمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم، قد تمكنت من تقليص عجز الموازنة الذي كانت تعاني منه، بل إنها حققت فائضا كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا والبرازيل والمكسيك⁽¹⁰⁾

- يبدو أن البلدان المستهدفة للتضخم استطاعت التقليل من حدة الموجة التضخمية الناشئة عن تزايد أسعار السلع خلال عام 2007 إذ أدت صدمة الأسعار إلى ارتفاع التضخم وانخفاض في النمو في معظم دول العالم؛ إلا أن درجة حدة هذه التأثيرات كانت أقل وطأت على الدول التي تنتهج سياسة استهداف التضخم⁽¹¹⁾

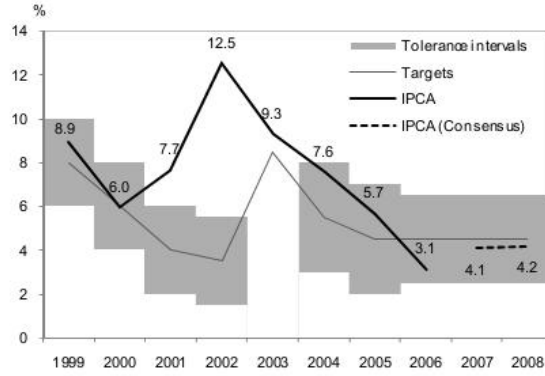
ثالثاً: عرض تجارب بعض الدول الناشئة في تطبيق سياسة استهداف التضخم

طبقاً للمنحى الخاص بالورقة البحثية فلا يمكن بأي حال من الأحوال عرض كل التجارب الخاصة بالدول الناشئة ولكن سنحاول في هذا المجال الاقتصار على عرض بعض التجارب الرائدة والمتقاربة مع واقع الدول العربية بهدف تعظيم الاستفادة منها قدر الإمكان.

1- البرازيل: لقد عمل البنك المركزي البرازيلي على استهداف التضخم خلال سنة 1999 بشرط أن تكون نسبة التخفيض في الأسعار 1% في فترة ثلاث سنوات، واعتمدت التجربة على عدد من النماذج الاقتصادية الكلية لسياسة نقدية ذات محتوى نظري ومع مراعاة عدة متغيرات منها فجوة الناتج من جهة، وسعر الفائدة الحقيقي وصدمة الطلب من جهة أخرى، بالإضافة إلى خصخصة شركات الدولة والتوجه نحو تحرير التجارة، كما تم تأسيس مجلس بهدف إدارة العملة وتهدئة الاضطراب المالي والتخفيف من وتيرة التضخم، والعمل بشكل مستمر على انخفاض أسعار الفائدة، فضلاً على اعتماد نماذج تنبؤ كفاءة للتضخم تركز على تقنيات المعلومات الحديثة، وتتبنى سعر الصرف المرن بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود⁽¹⁵⁾

وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأولى من تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل تميزت بثلاث موجات من انخفاض قيمة العملة، حيث تبين أن الانخفاض الحقيقي لها بلغ 48.9 في عام 1999، 18.5 في عام 2001 و 53.2 في عام 2002، وقد أجمع المحللون في هذا المجال أن الانخفاضات الحقيقية في قيمة العملة ناتجة عن التوقعات التقديرية السلبية الكبير التي كانت قبل فترة التعويم، أما بعد هذه الفترة فقد لوحظ الانتقال التدريجي لسعر الصرف نحو التوازن في العامين التاليين، ولذا أصبح الأثر المحتمل والفعلي للتضخم أكثر حدة مواكبة للفترة التي انهارت فيها قيمة العملة المحلية⁽¹⁶⁾

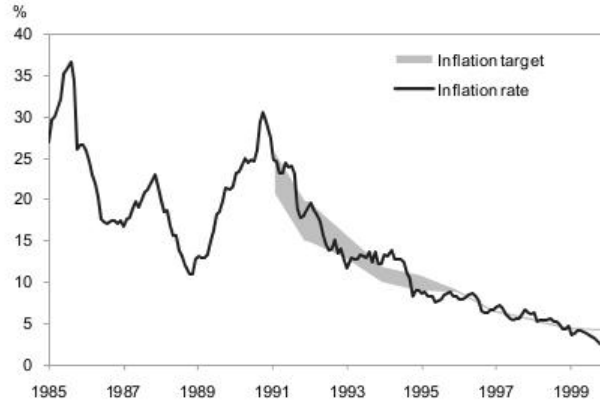
الشكل رقم (3): تطورات معدلات التضخم المستهدف والفعلي والمتوقع للبرازيل خلال الفترة 1999-2008.



Source: Luiz de Mello, Monetary Policies and Inflation Targeting in Emerging Economies, OECD, 2008, P44

من خلال تفحص الشكل السابق يلاحظ في سنة 2001 أنّ البنك المركزي البرازيلي قد قدر معدل التضخم المستهدف بـ: 4.8%، في المقابل المعدل الفعلي بلغ: 7.7 ، لتتزايد الفجوة بين المعدل المستهدف والفعلي للسنة الموالية 2002 ويرجع ذلك إلى الآثار الناجمة عن تطبيق سعر الصرف المرن، وعدم فعالية سياسة استهداف التضخم في بلوغ أهدافها المنشودة، أمّا بالنسبة لباقي فترة الدراسة أي من سنة 2003 إلى غاية 2008، فقد شهدت تقارب إلى حد كبير بين معدل التضخم المستهدف والفعلي مما يعد مؤشرا موضوعيا على فعالية السياسة المطبقة.

2- الشيلي: خلال مرحلة التقارب لسياسة استهداف التضخم تمكن البنك المركزي الشيلي من تخفيف معدل التضخم السنوي من ما يقرب 30 في أوائل عام 1990 إلى أقل من 3 في أواخر عام 1999، بعد ما شاهد المعدل تقلبات كبيرة في السنوات السابقة من جراء سياسة التمويل التضخمي التي كانت تنتهجها الدولة بقوة آنذاك (انظر الشكل رقم 4)، وتعتبر تلك الإنجازات الخاصة بمعدل التضخم المستهدف مثيرة للإعجاب إلى حد كبير⁽¹⁷⁾ الشكل رقم(4): معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 1987-1999



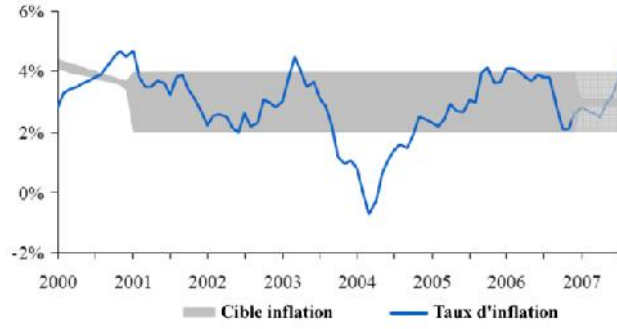
Source: Idem, P74.

وفي النصف الثاني من عام 1999 بدأت المرحلة الثانية؛ حيث عملت السلطات على تنفيذ العديد من التعديلات في إطار التبيّن الفعلي لسياسة استهداف التضخم، لعل أبرزها يكمن في تعويم سعر الصرف، وتعميق الصرف الأجنبي للمشتقات في الأسواق، والتحرير الإجمالي لحساب رأس المال، وقد نتج عن هذه الإجراءات الجديدة والتي تعالج متطلبات المرحلة القادمة بعد الانخفاض المحسوس لمعدلات التضخم، توفير الجو الملائم لتجسيد السياسة؛ حيث مكنها الاعتماد التدريجي للسياسة من الحد وبشكل مستمر من ارتفاع معدل التضخم والحفاظ على استقراره⁽¹⁸⁾، ويُلخص الجدول رقم 1 والشكل رقم 5 نجاح التجربة في استهداف التضخم. الجدول رقم (1): تغيرات معدل التضخم في الشيلي خلال الفترة (2006-1925)

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	
2.3	%89.7	%39.2	2006-1925
2.1	%99.1	%47.5	1989-1925
0.9	%6.9	%7.5	2006-1990
0.7	%7.5	%10.8	1999-1990
0.4	%1.1	%2.8	2006-2000

Source : Bureau National de Statistiques du Chili. / Sans les années 1972-75

الشكل رقم(5): معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 2006-2000



Source : Bureau National de Statistiques du Chili

وبالاحظ من خلال الجدول رقم 1 والشكل رقم 5 أنّ المرحلة الثانية حسب المعلومات المتوفرة (2006-2000)، تعد الأقل تشتتاً والأكثر استقراراً على مستوى النتائج، إذ بلغ متوسط معدل التضخم 2.8%، أمّا الانحراف فقد وصل إلى درجة ضئيلة 1.1% مما يؤكد حجم النجاح الذي حققته السلطات النقدية، وبتوزيع نتائج الفترة السابقة على شكل توزيع طبيعي نجد أنّ: 19.4 من الفترة المدروسة (2002-2000) حصلت بها تغيرات لأكثر من 4 ، 70.8 من الفترة (2004-2002) حصلت فيها تغيرات لمعدل التضخم بين 2%-4%، في حين 9.7% تمت فيها التغيرات لأقل من 2 ، كما يبرز من خلال الشكل رقم 8 مدى التزام البنك المركزي الشيلي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف ومعالجة أي خروج عن الحدود المسموح بها.

3-تركيا: على الرغم من عدد وحجم الأزمات النقدية والمالية المرتبطة بالعملة التي هزت تركيا (1977، 1994، 1997، 2001، 2004، 2008)، إلا أنّها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالمياً في مرحلة النمو إلى دولة من الاقتصاديات الناشئة فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم؛ حيث تدل كل المؤشرات على ذلك إذ أخذت المرتبة 16 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و15 من بين البلدان المصدرة، و22 من بين البلدان المستوردة، و5 ضمن أكبر الأسواق العالمية الناشئة، ويرجع هذا التحول أساساً إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدها السلطة المحلية لمواجهة مختلف الأزمات

التي أصابت البلد، وقد ساهمت هذه السياسات الإصلاحية، التي أخذت شكل برامج استقرار تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وكذا تحسين أدائه والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء⁽¹⁹⁾

وفي بداية عام 2002، أصبح البنك المركزي لجمهورية تركيا يتمتع بالاستقلالية التامة، فأعلن مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد كان اعتماد هذا النظام ضروري بسبب ضعف القطاع المالي خلال الفترة 2001-2005؛ حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات فأعيد تحديد دور البنك المركزي، وإعطائه دوراً أكثر نشاطاً وبات هدفه الرئيسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار، كما يحتفظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات الدراماتيكية في سعر الصرف، وتتويجاً لهذا المسعى تم الإعلان في عام 2001 عن معدلات التضخم لـ: 3 سنوات التالية: 35 ، 20 و 12 في اتفاق مع الحكومة، فضلاً على تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما في عام 2005 تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وعلى أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ⁽²⁰⁾. وتأسيساً عما سبق، يمكن القول بأن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من (2001-2005) يعتبر بمثابة مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس، ومن ثمة توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم، وفي عام 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة؛ حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات التالية⁽²¹⁾

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة؛

- معدلات التضخم المستهدفة لعام: 2006 و 2007 و 2008 هي 5 ، 4 ، و 4 على التوالي؛
 - تم تحديد نطاق السماح بالتغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي ± 2 مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لترك معدل التضخم الفعلي تتغير وإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك؛
 - تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويحتوي هذا الإجراء تحديداً ضمنيًا للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا من صميم الإجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.
- وعلى العموم تمكنت هذه الإجراءات الرامية إلى التطبيق الصريح لسياسة استهداف التضخم في تركيا أن تأتي بأكملها رغم الظروف العصبية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد، وتنامي معدلات البطالة، ويمكن تلخيص نتائج السياسة من خلال الجدول:

الجدول رقم(2): مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2006-2010)

الانحراف	معدل التضخم المستهدف	معدل التضخم الفعلي	
%4.6	5%	6%9.	2006
%4.75	4%	%8.75	2007
%6.4	4%	%10.4	2008
%1.3-	%7.5	%6.2	2009
%2	%6.5	%8.5	2010

Source: Sami Mouley, Le rôle des politiques monétaires et la convergence macroéconomique sur le développement des systèmes financiers dans les pays du sud de la Méditerranée, MEDPRO Technical Report No. 12/April 2012, P26.

Z. Yeşim Gürbüz, Thomas Jobert & Ruhi Tuncer, THE TURKISH EXPERIENCE IN INFLATION TARGETING: UNCERTAINTIES AND THE EFFICIENCY OF MONETARY POLICY, Économie internationale, 2008, PP143-144.

من خلال قراءة الجدول رقم (2) يلاحظ أنّ تركيا قد حققت أفضل أداء من حيث التضخم خلال سنة 2009 و2010، وخفضت الانحراف إلى حدود نطاق التغير المسموح به ± 2 بالمائة، وذلك على رغم من النمو الذي شهدته أسعار الغذاء والطاقة، بما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية بشدة، أما خلال الفترة 2006-2008 فقد تزايد الانحراف لاسيما في سنة 2008 إبان الأزمة المالية العالمية.

خاتمة

بناءً على ما تقدم، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كمايلي:

- استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدى القصير، والوصول إلى المحافظة على استقرار الأسعار في الأجل الطويلة، ويتمثل الاستهداف في الإعلان الصريح لمعدل أو مجال يسمح فيه بتغير معدلات التضخم الفعلي؛
- لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح يجب توفر جملة من الشروط المسبقة تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من الضغوط أو تأثيرات السياسة المالية، وتوفر الظروف التي تتيح المرونة في أسعار الفائدة ونظام سعر الصرف، علاوة على وجود أسواق مالية متطورة وانخفاض الآثار والعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وتضمن تواجد جهاز مصرفي قوي وسليم، أضف إلى ذلك توفر المقدرات التحليلية والبنية التحتية للبيانات، وذلك من خلال توفر نظم بديلة للسلطات من الوسائل والنماذج القياسية المتطورة لإعداد تنبؤات دقيقة للتضخم؛
- لقد سمح تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل بالتخفيف من وتيرة التوقعات السلبية، لاسيما بعد اعتماد نظام الصرف المرن، ويرجع ذلك إلى التحسن الكبير الذي حقق في مجال الرفع من شفافية البنك

- المركزي وقدرته على خدمة الهدف النهائي بكفاءة عالية، كما تم تعزيز السياسة المالية بما يتلاءم ومتطلبات النظام الجديد؛
- تعد نتائج سياسة استهداف التضخم في الشيلي جد ناجحة بسبب غياب عجز الموازنة وصرامة تطبيق القوانين والتعليمات ونظام الإشراف المالي المطبقة، بالإضافة إلى الالتزام المتناهي والجدي التي يتمتع بها البنك المركزي في بلوغ معدلات التضخم المستهدفة أو عدم الخروج عن المجالات المسموح بالتغير في حدودها؛
- تمكن البنك المركزي التركي من تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي والمساعدة على التنبؤ بأفاقه المستقبلية، وعمل على زيادة الشفافية وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل الأسواق وتوفير الجو المناسب للاستقرار، كما أنّ الخبرة الواسعة التي اكتسبها البنك المركزي بسبب كثرة الأزمات التي أصابت البلد؛ قد ساعدت على حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم وإدارة سعر الصرف بشكل متوازي.
- وفي الأخير توصي الدراسة بما يلي:
- بهدف تجسيد عملية التطبيق السليم لسياسة التضخم لأبد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، بالأخص توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها؛
- إجراء دراسات تحليلية كافية للآثار الإيجابية والسلبية والتي يتوقع حدوثها من جراء تبني سياسة استهداف التضخم، قصد تعظيم المكاسب الإيجابية والتخفيف من وطأة الآثار السلبية قدر الإمكان؛
- محاولة الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة بالخصوص في مجال التدريب والاستشارة الفنية؛
- من الملح الابتعاد على التمويل التضخمي نظرا للمخاطر الكبيرة التي يشكلها على الاقتصاد لاسيما في ظل جهود الجهاز الإنتاجي والذي يعتبر سببا رئيسيا في تعمق التضخم؛

- لا بد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على تدفق سيل المعلومات وتحليلها، بما يخدم الآفاق المستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ويسهم في تفعيل وعقلانية عملية رسم معدل التضخم المستهدف؛

- إجراء بحوث باستخدام نماذج قياسية تربط وتحدد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية، بغية ترشيد فعالية سياسة استهداف التضخم والإيفاء بأحد شروطها الضرورية واللازمة لتحقيق الفعالية المطلوبة من السياسة.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) Zied Ftiti & Jean François Goux, Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale, GATE Groupe d'Analyse et de Théorie Économique Lyon St Étienne, France, Mars 2011, P5.
- (2) Eser Turar. Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy. Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics . July 18, 2002. p1.
- (3) Adnen Chockri & Ibticem Frihka ,La portée de la politique de ciblage d'inflation: Approche analytique et empirique pour le cas Tunisien, PANOECOMICUS, 1,2011, p92.
- (4) أمية طوقان، "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، (سوريا، 2-3 تموز 2005)، ص 3.
- Adnen Chockri & Ibticem Frihka, OP-CIT, P95. (5)
- Kamal louali ; opportunités de mise en œuvre d'une politique de ciblage d'inflation au (6) Maroc, direction de la politique économique générale, document de travail, 102, 2004, P6.
- توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار علي، "تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة"، مجلة جامعة كربلاء، العلمية - المجلد 09، (العراق: العدد 02، أوساني 2011)، ص 65.
- يوسف عثمان إدريس، "نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة المصرفي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد التاسع والأربعون (السودان، سبتمبر 2008)، ص ص 18-19.
- راجع أكثر: منى يونس حسين، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الخلود 2010)، ص ص 213-214.
- (10) رانيا عبد المنعم المشاط، "السياسة النقدية والمجال لتبين إطار استهداف التضخم"، مجلة بنوك وأعمال، تصدر عن المعهد المصري المصرفي (القاهرة، أكتوبر ديسمبر 2012)، ص 14.

- (11) سكوت روجر، "استهداف التضخم يبلغ عامة العشرين"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي (واشنطن: مارس 2010)، ص48.
- (15) توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار علي، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- (16) Luiz de Mello, Monetary Policies and Inflation Targeting in Emerging Economies, OECD,2008,P44.
- (17) Idem, PP73-74.
- (18) Gonzalo GREBE, LA POLITIQUE MONÉTAIRE DU CHILI ET LE CIBLAGE D'INFLATION L'origine, le fonctionnement et les résultats, Mémoire Master II Recherche, Economie Politique Internationale, Université Pierre Mendès France, 2008,P90.
- (19) Sami Mouley ,Le rôle des politiques monétaires et la convergence macroéconomique sur le développement des systèmes financiers dans les pays du sud de la Méditerranée, MEDPRO Technical Report No. 12/April 2012,P25.
- (20) Z. Ye im Gürbüz, homas Jobert & Ruhi Tuncer, THE TURKISH EXPERIENCE IN INFLATION TARGETING: UNCERTAINTIES AND THE EFFICIENCY OF MONETARY POLICY , Économie internationale , 2008, p130.
- (21) Gürbüz Be ek, Zehra Ye im. Crédibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en Turquie sur la période 2002 et 2006.Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, UNIVERSITE RENNES 2 ,2008,PP57-58.